



JIS

Journal Of Islamic Studies  
Kabul University  
e-ISSN:3078-6355

## أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية وسبل علاجها

<https://doi.org/10.62810/jis.v2i4.297>

الباحث:

سيف الرحمن عظيمي، محاضر بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية جامعة التعليم والتربية كابل، وطالب بمرحلة الدكتوراه جامعة الأفغان الإسلامية العالمية - أفغانستان.

البريد الإلكتروني: [saifazimi123@gmail.com](mailto:saifazimi123@gmail.com)

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (٢٠ شعبان ١٤٤٧)

تاريخ الإصدار: (١٠ شوال ١٤٤٧)

تاريخ القبول: (١٩ ذو القعدة ١٤٤٧)

تاريخ النشر: (٢٨ ذو الحجة ١٤٤٧)



**الملخص:** يتناول هذا البحث أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتقنية المعاصرة، مع بيان سبل معالجتها وفق الضوابط الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية. وقد انطلقت الدراسة من إبراز مكانة المصارف الإسلامية كعنصر أساسي في النظام المالي الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدًا عن المعاملات الربوية، ويبرز البحث التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية، من أبرزها اختلاف التشريعات القانونية بين الدول، وتباين الاجتهادات الفقهية والمدارس المالية، وضعف التأهيل والتدريب للموارد البشرية، وتفاوت المستوى التقني بين المؤسسات المالية الإسلامية، وغياب المعايير الموحدة والملمزة، إضافة إلى ضعف الوعي المجتمعي بالصيرفة الإسلامية وقصور الرقابة المصرفية الملائمة لطبيعتها الخاصة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالمنهج المقارن عند الحاجة، من خلال تحليل الدراسات السابقة والواقع العملي للمصارف الإسلامية. وخلص البحث إلى أن كثيرًا من التحديات يمكن تحويلها إلى فرص تطوير إذا أحسن التعامل معها، وأن الالتزام بالضوابط الشرعية، وتفعيل هيئات الرقابة الشرعية، وتنويع المنتجات المالية، وتأهيل الموارد البشرية، وسن تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية، تمثل ركائز أساسية لنجاح واستدامة الصيرفة الإسلامية. ويؤكد البحث أن معالجة هذه المشكلات خطوة جوهرية لتعزيز ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية وتحقيق قدرتها التنافسية محليًا ودوليًا.

**الكلمات المفتاحية:** التحديات، التطوير، المصارف الإسلامية، الضوابط الشرعية

## The Most Important Challenges Facing Islamic Banks and Ways to Address Them

**ABSTRACT:** This study examines the main challenges facing Islamic banks amid contemporary economic and technological changes and proposes solutions aligned with Shariah principles and objectives. It emphasizes the role of Islamic banks as a vital component of the Islamic financial system and their contribution to economic and social development while avoiding interest-based transactions. Key challenges include differences in legal frameworks across countries, variations in jurisprudential opinions and financial schools, limited training and qualification of human resources, disparities in technical capabilities among Islamic financial institutions, the absence of unified and binding standards, low public awareness of Islamic banking, and insufficient supervision tailored to their unique nature. Using a descriptive-analytical methodology, supported by comparative analysis where necessary, the study reviews previous research and the practical realities of Islamic banks. Findings indicate that many challenges can be transformed into opportunities if managed properly. Essential factors for sustainable success include strict adherence to Shariah, activation of Shariah supervisory boards, diversification of financial products, human resource development, and the enactment of legislation specific to Islamic banks. The study concludes that addressing these challenges is crucial to enhancing customer trust, strengthening operational efficiency, and improving the competitiveness of Islamic banks, both nationally and internationally.

**Keywords:** Challenges, Development, Islamic Banks, Shariah Regulations.

## المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛

فُتعد المصارف الإسلامية أحد أهم مكونات النظام المالي المعاصر، حيث تمثل نموذجاً فريداً يجمع بين الالتزام بالشريعة الإسلامية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للمجتمع. وقد جاءت المصارف الإسلامية لتلبي حاجة المجتمع المسلم إلى نظام مالي يتوافق مع أحكام الشريعة، في ظل الاقتصادات العالمية التي تسيطر عليها المصارف التقليدية القائمة على الفائدة الربوية.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>١</sup>. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الْحَالُلُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ»<sup>٢</sup>.

وتُبرز هذه النصوص الشرعية الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في التزامها بالضوابط الشرعية، والحرص على سلامة المعاملات المالية من الربا والشبهات، وتحقيق العدالة والشفافية في النشاط المصرفي. وتسعى المصارف الإسلامية إلى تطبيق هذه المبادئ من خلال أدواتها المالية المتنوعة، مثل المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع.

ومع ذلك، فقد واجهت تجربة المصارف الإسلامية جملةً من المشكلات والتحديات التي أثرت في قدرتها على التوسع وتحقيق الكفاءة والتنافسية، سواء على مستوى الإطار التشريعي والقانوني، أو اختلاف الاجتهادات الفقهية، أو ضعف التأهيل والتدريب للكوادر البشرية، أو غياب المعايير الموحدة للعمل المصرفي الإسلامي، أو نقص الوعي المجتمعي بمبادئ الاقتصاد الإسلامي.

كما أن المصارف الإسلامية لا تقتصر رسالتها على تحقيق الربح فحسب، بل تسعى إلى الإسهام في التنمية الشاملة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذه المشكلات وتحليل أسبابها، وبيان سبل معالجتها، بما يسهم في تعزيز دور المصارف الإسلامية وتحقيق استقرارها ونموها في إطار شرعي منضبط.

## أهمية البحث:

١. التعرف على المشكلات الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية وتأثيرها على فاعليتها واستقرارها.
٢. تقديم حلول عملية لمعالجة هذه المشكلات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٣. المساهمة في تطوير العمل المصرفي الإسلامي وتحسين تنافسيته في الأسواق المحلية والدولية.
٤. دعم الدراسات العلمية والبحثية في مجال المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.
٥. تنبع الحاجة من ضرورة تطوير المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات المعاصرة، خاصة مع التوسع الرقمي والتحول الاقتصادي العالمية، وتحقيق نموذج مالي يتوافق مع الشريعة ويعزز التنمية الشاملة.

<sup>١</sup> سورة آل عمران، رقم الآية: ١٣٠.

<sup>٢</sup> محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، ١٤٢٢هـ صحيح البخاري، ط: ١، بيروت - لبنان: دار طوق النجاة، رقم الحديث: ٥٢، ١: ٢٠.

### أهداف البحث:

١. تحديد أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية على الصعيد القانوني، الشرعي، والتقني.
٢. دراسة أثر هذه المشكلات على نمو وتوسع المصارف الإسلامية.
٣. اقتراح سبل عملية لمعالجة تحديات المصارف الإسلامية وتعزيز قدرتها التنافسية.
٤. تعزيز الوعي العام بمبادئ المصارف الإسلامية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

### مشكلة البحث:

رغم التقدم الذي حققته المصارف الإسلامية، إلا أنها تواجه تحديات تؤثر على فعاليتها واستدامتها، أبرزها: ضعف التشريعات القانونية، اختلاف المذاهب الشرعية والمدارس المالية، نقص التأهيل والتدريب للكادر البشري، غياب المعايير الضابطة للعمل المصرفي الإسلامي، ضعف الرقابة المصرفية، وغياب نظام فعال لفض النزاعات المالية. ومعالجة هذه التحديات تعدّ خطوة أساسية لتعزيز قدرة المصارف الإسلامية على تقديم خدماتها بفاعلية وتحقيق استقرارها ونموها المستدام.

### أسئلة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

١. ما هي أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية؟
٢. كيف تؤثر هذه المشكلات على نمو المصارف الإسلامية، واستدامتها، وقدرتها على المنافسة محلياً ودولياً؟
٣. ما مدى الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير الضابطة داخل المصارف الإسلامية، وكيف يؤثر ذلك على ثقة المتعاملين؟
٤. ما السبل العملية لتطوير الموارد البشرية وتعزيز قدراتها بما يرفع كفاءة أداء المصارف الإسلامية؟
٥. ما الإجراءات والتدابير التي يمكن اتباعها لتوحيد التشريعات والمعايير، وتوسيع نطاق المنتجات المالية، وتحقيق التوازن بين المرونة والالتزام الشرعي؟

### فرضيات البحث:

١. معالجة ضعف التشريعات القانونية وتوحيدها سيعزز كفاءة المصارف الإسلامية.
٢. تحسين التدريب والتأهيل للكادر البشري سيزيد من جودة الخدمات المصرفية.
٣. الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير الضابطة سيحسن الثقة في المصارف الإسلامية ويعزز نموها.
٤. التدرج في تطبيق المنتجات المالية الإسلامية يحقق التوازن بين المرونة والالتزام الشرعي.

### الدراسات السابقة والإضافة العلمية:

من خلال البحث وقف الباحث على بعض الدراسات السابقة المتصلة بالموضوع، من أهمها:

١- د. مصطفى ناطق، تحديات المصرفية الإسلامية في مواجهة التحول الرقمي والتقني، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، السنة ٢٠١٢م.

تناول الكتاب أثر التحول الرقمي على أداء المصارف الإسلامية وضرورة تطوير البنية التقنية لتعزيز قدرتها التنافسية.

٢- د. محمد صويلح، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، عمان دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م.

٣- ركز على التحديات العملية للمصارف الإسلامية، خصوصاً في إدارة الموارد البشرية وتطبيق المنتجات المالية وفق الشريعة.

٤- د. الطيار عبد الله بن محمد بن أحمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة المعهد العالي للقضاء، ١٤٠١هـ.

درس الكتاب الفروقات بين النظرية والتطبيق في المصارف الإسلامية، وأهمية الالتزام بالضوابط الشرعية لتحقيق العدالة المالية. تركز الدراسة الحالية على دمج الحلول العملية لمواجهة التحديات القانونية، الشرعية، التقنية، والإدارية، مع التركيز على تطوير المنتجات المالية وتدريب الكوادر البشرية، بما يساهم في تعزيز النمو المستدام للمصارف الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي.

#### منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف الإسلامية من مصادر أولية وثانوية، ثم تحليلها بطريقة علمية لتحديد المشكلات التي تواجه المصارف، ودراسة أثرها، واقتراح الحلول العملية. كما تم توظيف المنهج المقارن عند الضرورة، لمقارنة التجربة الإسلامية بالمصارف التقليدية، ودراسة الفروق في التشريعات والأدوات المالية والممارسات التشغيلية، مع التركيز على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية وأثرها على فاعلية المصارف. وقد اعتمد الباحث على المصادر المكتوبة والمراجع العلمية الحديثة، بما يشمل الكتب، الدراسات السابقة، المجالات المحكمة، والمواد القانونية والشرعية ذات الصلة، لضمان شمولية البحث ودقته العلمية.

#### خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة ومطلبين وخاتمة، وبيانها كالاتي:

المقدمة تشتمل على أهمية البحث، أهداف البحث، مشكلة البحث، أسئلة البحث، فرضيات البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج البحث.

المطلب الأول: أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: المطلب الثاني: طرق معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

## المطلب الأول: أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية:

تضطلع المصارف الإسلامية بدور تنموي واضح، انطلاقاً من التزامها الشامل بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما تتميز هذه المصارف بإيديولوجية خاصة تميزها عن المصارف التقليدية، إذ تُعتبر إحدى أوجه النشاط الاقتصادي الإسلامي، ومن أبرز عناصر هذه الإيديولوجية:

- الاستناد إلى العقيدة الإسلامية كأساس توجيهي لكافة العمليات والقرارات.
  - إلغاء سعر الفائدة في جميع المعاملات، سواء أخذاً أو إعطاءً.
  - الالتزام باستثمار الأموال في مجالات المباحات مع الامتناع عن المحرمات.
  - اتباع مفهوم شامل للتنمية، بمعنى عدم الاقتصار على البعد الاقتصادي فقط، بل شمول الأبعاد الاجتماعية والتنموية.
  - تطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين الأطراف كافة لضمان عدالة التوزيع وتحمل المخاطر<sup>١</sup>.
- وانطلاقاً من ذلك ومن خلال التطبيق العملي، صاحبت تجربة المصرفية الإسلامية، مجموعة من التحديات التي أدت إلى بطء عمليات التوسع والاستقطاب، لرؤوس الأموال والتوسع في التمويلات الممنوحة والودائع المستقطبة، وبما يتناسب مع حجم المسلمين، وحجم الشريحة طالبة التعامل مع المصرفية الإسلامية في العالم كله.
- ويسبب عدد من المسببات الموضحة أدناه، كان هذا الضعف والذي نرجو تجاوزه من خلال ما يبذل من جهود للأفراد والمؤسسات لترتقي المصرفية الإسلامية لمراتب التنافسية الدولية.

وسيتيم استعراض التحديات والعقبات كما يلي:

### أولاً: اختلاف التشريعات القانونية وأدوات العمل:

تعاني المصارف الإسلامية في العديد من الدول التي تحتضنها، من غياب التشريعات القانونية التي تنظم أعمالها بكافة نطاقاتها. ولعل منشأ هذه المعاناة لا يقوم على غياب التشريعات، التي تعطي الترخيص بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقط، أو ضعف نصوص ونطاقات العمل في هذه النصوص، بل يتعدى التحدي ليصل إلى غياب التشريعات أو ضعفها عندما يكون الحديث عن التشريعات القانونية، التي تنظم أعمال ونشاطات المصارف الإسلامية سواء من حيث تنظيم التأسيس للمصارف الإسلامية، وإدارة السيولة لديها، والضمانات التي تقترب بنشاطاتها الائتمانية، وتلك التي تنظم الأدوات المالية الخاصة باستقطاب رؤوس الأموال، أو بتنظيم صيغ توظيفها، والرقابة على نشاطات هذه المؤسسات المصرفية الإسلامية سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية أو شرعية، من خلال نصوص قانونية تراعي خصوصية التجربة ودقة الفروقات، بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية.

<sup>١</sup> صديقي محمد نجات الله، ١٩٩٥م، البنوك الإسلامية: الأسس والعمليات، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ص:

وتتعاضد الإشكالية وحجم التحدي عندما تكون الأنشطة المصرفية متعددة الدول، فتخضع من حيث تنظيمها إلى تشريعات متعددة ومتباينة في الشدة والبسط، في تعاملها مع المصرفية الإسلامية ونشاطاتها التشغيلية<sup>١</sup>.

### ثانياً: اختلاف المذاهب الشرعية والمدارس المالية:

ولعل اختلاف جغرافيا العمل المصرفي الإسلامي، تخضع المؤسسات المصرفية الإسلامية بحكم تواجدها إلى أحكام المذاهب الفقهية التي تحكم المجتمعات التي توجد بها.

ومما لا يخفى على الباحثين، وجود فروقات واضحة جلية بين المذاهب الفقهية في عالم المالية الإسلامية، مما جعل بعض المنتجات المصرفية والأدوات المالية مباحًا في بيئة مصرفية إسلامية، وممنوعًا في بيئات أخرى. ولعل أوضح الأمثلة وأكثرها شيوعًا ما تعلق بتجوز التورق في بعض البلدان والمؤسسات المصرفية ومنعه في أخرى ( والعينة أيضا).

ومن نافلة القول إن المصرفية الإسلامية خصوصًا، والعمل المالي الإسلامي بعمومه يتجه ويرسخ قواعد الأخذ بالأصلح لمصالح الناس من المذاهب الإسلامية المعتبرة، ولذلك وجدنا أن المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين قد اتجه في تكوينه إلى الانتفاع من المذاهب الثمانية المعتبرة وهي: المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، وهي مذاهب أهل السنة والجماعة، ويضاف لها مذاهب الظاهرية والإباضية والزيدية والاثني عشرية، وذلك في تحقيق اختيارات فقهية تراعي مصالح العباد، وتبعد عنهم المشقة طالما وجد الدليل المعتبر الذي تقوم عليه.

وكذلك الحال، فإن الأمر واضح جلي في المدارس الفقهية، فنجد منها المدارس الفقهية المالية الحديثة، والتي تتنوع بين المدرسة الشامية والمصرية والخليجية والماليزية والمغربية.

ويضاف لما سبق، تنوع المدارس المالية والمصرفية والتي تحمل فروقات لا يمكن إغفالها في آليات العمل وأدواته، مما تنتج عنه فروقات بين ما يقبل وما يمنع في بيئات العمل المصرفية<sup>٢</sup>.

### ثالثاً: اختلاف المستوى التقني للمؤسسات المالية الإسلامية:

ولعل التفاوت التقني بين الدول، وبين المؤسسات المصرفية الإسلامية وكذلك قدرتها على مواكبة الجديد وتحديث الأنظمة وما يلحقها قد خلق إشكالية كبيرة لدى القطاع المصرفي الإسلامي.

فبينما نرى تفوقاً نوعياً لدى دول الخليج، وخصوصاً الإمارات والسعودية، نرى مؤسسات مصرفية إسلامية، ما زالت في دروب التواضع التقني ولا تكاد تلحق إتقاناً المالية العالمية.

١ د. محمد صويلح، ٢٠٢٢م، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، عمان دار الجنان للنشر والتوزيع ص: ٥٦٥ - ٥٧١.

٢ المرجع السابق.

ولا يفوتنا، أن عالم المال اليوم يعيش فترة انتقالية بين المصرفية التقليدية والمصرفية الرقمية، والتي تسعى للانتقال بالعمل المصرفي نحو المصارف الرقمية<sup>١</sup>، والعقود الذكية<sup>٢</sup> والعمليات المالية الافتراضية، وكل ذلك يجري بسرعة لن تنتظر المتمهلين، ولن تراعي غير المبادرين<sup>٣</sup>.

#### رابعاً: ضعف التدريب والتأهيل للكادر البشري:

ويعد ضعف التدريب والتأهيل للكادر البشري أحد أبرز التحديات في عالم المصرفية الإسلامية، ويمكن أن نعزو ذلك لأسباب متعددة نوجزها بما يلي:

١. ما زالت الخطط الدراسية، في كليات وأقسام المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، تدور في إطار النظريات، وما زال السادة الأكاديميون يعيدون عن الجوانب التطبيقية الفنية، والتي لا يكفي فيها قراءة كتاب ولا حضور مؤتمر أو برنامج تدريبي، مما يجعل المخرجات التعليمية في حقل المصرفية الإسلامية محدودة الكفاءة والقدرة ومؤسسة لفجوة معرفية عميقة بين المتاح وبين الاحتياج الحقيقي.
٢. ما زالت القيادات المصرفية، في أغلب المصارف الإسلامية قادمة من بيئات ربوية تقليدية، تبحث عن فرصة وظيفية وحوافز مادية، دون أن تكون على دراية والتزام حقيقي بالعمل المصرفي الإسلامي.
٣. ما زالت الكوادر البشرية، في المصارف الإسلامية ينظر لها على أساس قدراتها التسويقية وما يمكنها تقديمه للمؤسسات المصرفية التي تعمل بها، إضافة إلى معيار الوساطة والمحسوبية والتي أثقلت المصارف الإسلامية بموظفين لا يعرفون قواعد العمل المصرفي الإسلامي وأدبياته وأدواته.

---

<sup>١</sup> هي مؤسسات مالية، تقدم جميع خدماتها المصرفية إلكترونياً عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية، دون الحاجة إلى فروع فعلية. تعتمد هذه المصارف على التكنولوجيا المالية (FinTech) لتقديم حلول مبتكرة تشمل فتح الحسابات، التحويلات المالية، المدفوعات، القروض، والاستثمارات، مع التركيز على السرعة، الأمان، وسهولة الاستخدام.

<sup>٢</sup> ما وجدت لهذا المصطلح تعريفاً في قواميس اللغة ولعل المراد به العقود التي تنعقد عبر الإنترنت.

<sup>٣</sup> د. مصطفى ناطق مطلوب، ٢٠١٢ م، تحديات المصرفية الإسلامية في مواجهة التحول الرقمي والتقني الناشئ: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية / ص ٢٨٠ - ٢٩٥ الرابط:

٤. غياب أو ضعف البعد الرسالي في رسالة المصارف الإسلامية، لدى العاملين في المصارف الإسلامية والتي تهدف إلى تقديم الإسلام في مشروعه الاقتصادي، ويظهر ذلك جليا في نوعية الموظفين ومدى التزامهم الشرعي على المستويين الشخصي والوظيفي.

٥. ضعف التدريب الشرعي والقانوني والفني والاحترافي، في الصناعة المصرفية الإسلامية لدى العاملين في المصارف الإسلامية، بل وغياب البرامج المتكاملة التي تخلق مصرفيا إسلاميا حقيقيا<sup>١</sup>.

#### خامسا: ضعف وغياب المعايير الضابطة للمصرفية الإسلامية:

وما زالت المعايير الضابطة للمصرفية الإسلامية، تدور بين الغياب والضعف وعدم الكفاية والتأخر عن التحديث، مما تسبب بقلّة القدرة لدى المصارف الإسلامية على تحقيق الدافعية والقدرة، على حمل مشروع المصرفية الإسلامية وتحقيق الطموحات المرجوة منها.

ولعل تنميط معايير العمل، سواء كانت شرعية أو محاسبية أو معايير حوكمة وأخلاق مهنة، وضبطها بحيث تكون كاملة وكافية ودقيقة وشاملة ومحدثة، سيجعلها مفيدة نافعة في الارتقاء في المصرفية الإسلامية، إضافة للحاجة لتوفير معايير وقوالب للمنتجات والأدوات المالية الإسلامية، مما سيسهم بالضرورة في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي والحد من مواطن الضعف والاختراق السلبي لها<sup>٢</sup>.

#### سادسا: عدم الإلزامية للمعايير الشرعية والمحاسبية بين المؤسسات المالية والدول:

وبالرغم من الجهد المبذول على صعيد بعض المنظمات الدولية المساندة للعمل المصرفي الإسلامي، وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين في إصدار معايير شرعية وأخرى محاسبية زادت عن المائة معيار، إلا أننا ما زلنا نواجه تباينا في مواقف الدول من خلال المصارف المركزية فيها في تلقي هذه المعايير والتعاون معها والإفادة منها، فتجد بعض الدول يأخذها على سبيل الإلزام مثل مملكة البحرين، فيما تتجه دول أخرى إلى الاكتفاء بالاستئناس بهذه المعايير، فيما التفتت دول أخرى عن الأخذ بهذه المعايير وأصدرت معاييرها الخاصة، أو أنها لم ترغب بالقبول بهذه المعايير لاعتبارات متعددة.

<sup>١</sup> د. مصطفى ناطق مطلوب، ٢٠١٢، ضوابط المصرفية الإسلامية: التحديات والمعوقات وسبل التطوير الناشر: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ص: ٢٦٠ - ٢٧٥ .

انظر أيضا: Human Capital and Islamic Banking Performance: Challenges in Staff Training and Development المؤلفون: Sherif Elhalaby, Awwad Alnesafi, Adel Sarea، الناشر: MDPI، مجلة Economies السنة: ٢٠٢٣ الربط:

<https://www.mdpi.com/2227-7099/11/2/39>

<sup>٢</sup> المرجع السابق.

وما سبق نجم عنه غياب الحالة المعيارية الضابطة لعمل المؤسسات المصرفية الإسلامية، من خلال تفاوت المرجعيات الشرعية والمحاسبية، لعميات التشغيل والرقابة على هذا التشغيل للعمل المصرفي الإسلامي<sup>١</sup>.

**سابعاً: عدم وجود نظام مؤسسي دولي لفض النزاعات وغياب مرجعية واضحة للمؤسسات المصرفية الإسلامية:**

والتحدي السابع هو بالتأكيد ليس التحدي والمعوق الأخير في عالم المصرفية الإسلامية، لكنه بكل تأكيد يأخذ مكانة بارزة في ساحة التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.

ويتمثل هذا التحدي، بغياب نظام فض نزاعات مرجعي دولي للعمل المصرفي الإسلامي، وبالرغم من وجود المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم ومقره مدينة دبي، وهو مؤسسة تحكيم ومصالحة دولية تتبع منظمة التعاون الإسلامي وتعنى بفض النزاعات الخاصة بالمالية الإسلامية، إلا أنه ما زال في مرحلة لم ينل بها الثقة اللازمة حتى تلجأ له كل المؤسسات المصرفية الإسلامية في العالم.

وتدور المؤسسات المصرفية الإسلامية، بين محورين أساسيين لفض النزاعات المالية المتعلقة بها، المحور الأول: هو محور القضاء الوطني، وعادة ما تلجأ له في النزاعات بسيطة القيمة وخصوصاً ما تعلق بتمويلات الأفراد وتمويل التجزئة.

ويقابلة في الجهة الأخرى المحور الثاني وهو المحور الدولي، حيث تلجأ أغلب المؤسسات المالية الإسلامية إلى القضاء البريطاني أو مراكز التحكيم الدولية لفض النزاعات المالية الكبرى المتعلقة بها لثقتها بكفاءة القضاة أو المحكمين هناك، أو لقناعتها بسرعة فض النزاع أو قلة التكاليف أو الحصول على الخصوصية التي تبحث عنها المؤسسات المصرفية دولياً<sup>٢</sup>.

**ثامناً: مشكلة نقص الوعي بالمصارف الإسلامية:**

تواجه المصارف الإسلامية تحدياً جوهرياً يتمثل في عدم وجود وسائل كافية لتوعية الجمهور والمجتمع بمبادئ وأسس العمل المصرفي الإسلامي. كما أن نظم التعليم التقليدية لا توفر معارف ومهارات متخصصة في مجال المصرفية والاقتصاد الإسلامي، وهو ما يحد من قدرة المجتمع على فهم هذه المنظومة واستيعابها.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم لا تتضمن معلومات كافية حول المصرفية الإسلامية، كما أنه لا توجد برامج جامعية متخصصة تهدف إلى تأهيل الموارد البشرية للعمل في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التدريب المتاحة غالباً ما تكون جزئية، وغير مترابطة، ولا توفر تكاملاً شاملاً يمكن أن يهيئ الكوادر البشرية لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية بكفاءة وفاعلية. كيف تطور نظاماً تعليمياً يحوي التوعية بالاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية<sup>٣</sup>.

The Adoption of AAOIFI Standards by Islamic Banks: Understanding the Microeconomic Consequences المؤلفون: Mujeeb Saif Mohsen Al-Absy، Awwad Alnesafi، Adel Sarea، Sherif Elhalaby، الناشر: MDPI، مجلة "Economies" السنة: ٢٠٢٣، رابط المقال (https://www.mdpi.com/2227-7099/11/2/39)

<sup>٢</sup> د. مصطفى ناطق مطلوب، ٢٠١٢، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، الناشر ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ص: ٢٦٠ - ٢٧٥.

<sup>٣</sup> المرجع السابق.

## تاسعا: مشكلة رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية:

المصرف المركزي، يراقب ويقوم بالتفتيش ويضع السياسات لعمل المصارف التقليدية، ويستخدم نفس المؤشرات والآلية للرقابة على المصارف الإسلامية دون التطوير لأدواته بما يتفق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، التي لا تستند في عملها إلى سعر الفائدة، هذا وقد أعدت مجموعة من الدراسات، والعديد من الاجتماعات بين الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية - المجلس العام المصارف الإسلامية حاليا- و المصارف الإسلامية لوضع ضوابط استرشادية لرقابة المصارف المركزية على المصارف الإسلامية كيف نحصل عليها وكيف نعيد صياغة أنموذج يلقي قبولا لرقابة المصارف المركزية على المصارف الإسلامية؟<sup>١</sup>.

و ما سبق يشكل جزءا أساسيا من التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية، ولا تتوقف عندها، ولكن معالجتها باعتبارها مشكلات أساسية سيوفر قاعدة للارتقاء وحل العديد من مشكلات المصارف الإسلامية.

والباحث غير مقتنع بالنسبة لبعض هذه المعوقات بكونها معوقة للمصارف الإسلامية فمثلا: "اختلاف المذاهب الشرعية والمدارس المالية" فاختلاف المذاهب الفقهية لا يعتبر عائقا للمصارف الإسلامية، بل يعد سببا للتوسع لها، وهذا إذا لم يتقيد المصرف بمذهب محدد، ويأخذ بكل ما هو أرفق للناس من المذاهب الفقهية المعتمدة وهذا هو أصلح كما نقل عن الإمام أبي يوسف<sup>٢</sup> - رحمه الله - حيث يقول: كل ما كان أرفق للناس فالأخذ به أولى. فهذا الموقف - رعاية مصالح الناس - اختاره المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث اتجه في تكوينه إلى الانتفاع من المذاهب الثمانية المعتمدة وهي: المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، وهي مذاهب أهل السنة والجماعة، ويضاف لها مذاهب الظاهرية والإباضية والزيدية والاثني عشرية، وذلك في تحقيق اختبارات فقهية تراعي مصالح العباد، وتبعد عنهم المشقة طالما وجد الدليل المعتمد الذي تقوم عليه.

أما اذا التزم وتقيد المصرف الإسلامي، بمذهب معين في مجال الصيرفة الإسلامية، فحينئذ اختلاف المذاهب الفقهية يعد معوقا للمصارف الإسلامية؛ لأنه توجد في كل مذهب من المذاهب الفقهية تفرداته الخاصة به ولو أخذت بها قد تفضي إلى المشقة للناس.

---

<sup>١</sup> الدكتور سميح رمضان، ٢٠١٣م، التحول للمصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية المصرية أبريل منشور على مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية تاريخ الاطلاع ١٤٠٣هـ. ش / ١٢ / ٣. الرابط: [/https://kantakji.com](https://kantakji.com)

<sup>٢</sup> يُعَدُّ الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ثم البغدادي من أبرز أعلام الفقه الإسلامي، وهو صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه المقرَّب، وأول من تولَّى نشر مذهبه وتدوينه. نشأ بالكوفة، وكان فقيهاً متبحراً وحافظاً للحديث، تلقَّى العلم في بداياته من خلال الاشتغال بالحديث روايةً ودرايةً، ثم لازم الإمام أبا حنيفة، فغلب عليه منهج الرأي وفق أصول المدرسة الحنفية. تولَّى منصب القضاء ببغداد في عهود المهدي والهادي وهارون الرشيد، وتوفي في خلافته وهو قائم على القضاء. ويُعدُّ أول من لُقِّب بـ«قاضي القضاة»، حتى قيل فيه: قاضي قضاة الدنيا. كما يُنسب إليه السبق في التصنيف في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة. وكان واسع الاطلاع في التفسير، والمغازي، وأيام العرب. ومن أشهر مؤلفاته: كتاب الخراج وكتاب الآثار. ينظر: الأعلام للزركلي ٨: ١٩٣.

ومن المعوقات التي ذكرت أعلاه، "التشريعات القانونية وأدوات العمل" تختلف التشريعات القانونية وأدوات العمل في البلدان الإسلامية من بلد لآخر حسب الظروف، والأعراف الجارية فيه ومصالح الناس ومن ثم يرى الباحث أن هذا لا يعد عائقاً للمصارف الإسلامية أيضاً. و اختلاف المستوى التقني للمؤسسات المالية الإسلامية، لا يعتبر من المعوقات للمصارف الإسلامية؛ لأن توحيد المستوى التقني في المؤسسات المالية غير ممكن و مستوى قدرات الأفراد غير سواسي ويختلف من شخص لآخر. أما تدني مستوى التقني فيعد عائقاً من العوائق في المصارف الإسلامية بلا ريب.

### المطلب الثاني: طرق معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية:

يتناول هذا المطلب، أهم سبل علاج تحديات ومعوقات المصارف الإسلامية، ومعلوم أن الصيرفة الإسلامية خلال سنوات قصيرة، استطاعت أن تثبت حضورها وتبين مدى أهميتها مقارنة بالمصارف التقليدية، وهناك عوامل تساعد على نجاح الصيرفة الإسلامية وتطورها وستحدث عنها في النقاط التالية:

#### أولاً: عدم الاقتصار على بيع المرابحة:

يعتبر من عوامل نجاح المصارف الإسلامية عدم اقتصرها على بيع المرابحة، فعلى المصارف الإسلامية بشكل عام أن توسع نشاطاتها في الأدوات المالية الإسلامية المعاصرة، والتي من أهمها المضاربة<sup>١</sup> والسلم الموازي<sup>٢</sup> والاستصناع<sup>٣</sup> والاجارة المنتهية بالتمليك<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> تُعرّف المضاربة بأنها عقدٌ يقم فيه ربُّ المال رأسَ مالٍ إلى العامل ليتولى استثماره والاتجار به، على أن يكون الربح بينهما مشتركاً وفق النسبة المتفق عليها، في حين تتحمل الخسارة المالية كاملةً من قِبَل ربِّ المال وحده، ولا يلحق العاملُ المضاربَ من الخسارة شيءٌ في رأس المال، وإنما يقتصر أثرها عليه في ضياع جهده وعمله. وقد عرّفها صاحب الكنتز بقوله: هي شركة بمالٍ من جانب، وعملٍ من جانب. ينظر: أ. د. وهبة بن مصطفى الزُّخَيْلي، الفقه الإسلامي وأدلته، : دار الفكر - سوربة - دمشق ط: ٤، ٥ : ٣٩٢٤.

<sup>٢</sup> ويتمثل السَّلْم الموازي في أن يبرم الطرف صفقةَ سَلْمٍ مع جهةٍ ما، ثم يعقد صفقةَ سَلْمٍ أخرى مستقلة مع طرفٍ ثالث، مع اتحاد المسلم فيه في العقدین، بحيث يكون مسلماً في أحد العقدین، ومسلماً إليه في العقد الآخر، على أن يُقيد ذلك في صورة السَّلْم الموازي الصحيح بعدم وجود أيِّ ربطٍ أو تلازمٍ تعاقدی بين العقدین. ينظر: عبد الله بن عمر بن حسين بن طاهر، العقود المضافة إلى مثلها، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض ١٤٣٤ هـ: ص: ١٤٤.

<sup>٣</sup> هو عقدٌ يردُّ على مبيعٍ موصوفٍ في الذمة، يُشترط فيه القيام بالعمل المتعلق به. ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ١٤٢٧ هـ: ٣ : ٣٢٥.

<sup>٤</sup> هو عقدٌ يقنضي تملك المنفعة ابتداءً، يعقبه تملك العين نفسها في نهاية المدّة. ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس ٤ / ٢٦١٢.

والمشاركة<sup>١</sup>، وتعتبر المشاركة الحجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تتعدد مجالات توظيفها وتنوع أساليبها وأشكالها الاستثمارية والقاسم المشترك بين أنواع المشاركات، هو الاحتكام إلى قاعدة "الغنم بالغرم"<sup>٢</sup>.

فالمصارف الإسلامية عليها العمل بالمنتجات المصرفية التي تساهم في الانتاج الاقتصادي والاجتماعي بدل التركيز على المربحة للأمر بالشراء فقط.

لذلك أوصت المجامع الفقهية، المصارف الإسلامية بعدم الاقتصار على بيع المربحة والتوسع في مجالات أخرى كالمضاربة والمشاركة، لأن المصارف الإسلامية ينبغي أن تركز على الاستثمارات الطويلة الأجل، ولأن العمل كثيرا بالمربحة لا يباعد المصرف الإسلامي عن النماذج السائدة في العمل المصرفي القائم على القروض مما يدعوا إلى الربية والشك في العمل المصرفي الإسلامي الخالص.

أصدر المجمع الفقهي الإسلامي في قراره رقم (٤٠-٤١) (٢/٥ و ٣/٥) المتعلق بالوفاء بالوعد والمربحة للأمر بالشراء، حيث أشار في ضوء الملاحظة العملية. إلى أن غالبية المصارف الإسلامية قد اتجهت إلى اعتماد التمويل بصيغة المربحة للأمر بالشراء. وبناءً على ذلك، أوصى المجمع بما يأتي:

أولاً: العمل على توسيع نطاق نشاط المصارف الإسلامية ليشمل مختلف صيغ تنمية الاقتصاد، ولا سيما إنشاء وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية، سواء من خلال الجهود الذاتية للمصرف، أم عن طريق صيغ المشاركة والمضاربة مع أطراف أخرى. ثانياً: إجراء الدراسات العلمية المتخصصة لآليات تطبيق المربحة للأمر بالشراء، بما يساهم في وضع أصول وضوابط عملية تكفل سلامة التطبيق وتحول دون وقوع الخلل، مع الالتزام بالأحكام الشرعية العامة والخاصة المنظمة لبيع المربحة للأمر بالشراء. وفي هذا السياق، حدد المجمع ضوابط شرعية ينبغي على المصارف الإسلامية مراعاتها أثناء تطبيق المربحة للأمر بالشراء لضمان صحة التعامل الشرعي، وهي:

١. أن يكون ثمن السلعة ومقدار الربح الذي يلتزم به البائع معلوماً ومحددًا للطرفين قبل إبرام العقد.
٢. أن يتحمل البائع تبعه هلاك السلعة أو ما يلحق بها من ضرر قبل تسليمها إلى المشتري.
٣. ثبوت حق المشتري في ردّ السلعة متى تبين وجود عيبٍ خفيٍّ فيها.
٤. أن يمتلك البائع السلعة ويحوزها قبل بيعها للأمر بالشراء.
٥. تحديد ووصف السلعة بشكل واضح في العقد.

<sup>١</sup> وهي العقود التي يقصد بها المشاركة في الأصل، والعمل، والربح. ينظر: أبو عمر دُبَّان بن محمد الدُّبَّان، المُعَامَلَاتُ المَالِيَّةُ أَصَالَةٌ وَمُعَاصَرَةٌ، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية ط: ٢، ١٤٣٢هـ - ١: ٥٩.

<sup>٢</sup> حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، ١٩٩٦ م، بيع المربحة للأمر بالشراء - دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني العربي، الناشر: طبع على نفقة شركة بيت المال الفلسطيني العربي ص: ١٢٠.

٦. أن يكون الإيجاب والقبول متطابقين أثناء مجلس العقد لضمان صحة العقد.

هذه الضوابط تضمن التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، وتحافظ على حقوق الطرفين، وتساهم في تنظيم عمليات التمويل بما يحقق العدالة والوضوح والثبات المالي<sup>١</sup>.

#### ثانياً: الالتزام بالضوابط الشرعية:

يعتبر الالتزام بالضوابط الشرعية عاملاً مهماً من عوامل النجاح في المصارف الإسلامية، وكذلك ضماناً لاستقرارها وتقدمها. فالمصارف الإسلامية يجب عليها تحقيق السلامة الشرعية في كل معاملاتها وأنشطتها التي تقوم بها، وتنطلق السلامة الشرعية في المعاملات المصرفية من مراعاة الحلال والحرام، وذلك بالابتعاد عن كل ما هو محرم شرعاً أو ما فيه شبهة مثل التعامل بالفائدة البنكية أخذاً أو عطاءً، وأن تتجنب ما فيه محذور شرعاً كالغرر والجهالة لأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيسي في وجود الصناعة المالية الإسلامية<sup>٢</sup>.

يقتضي الالتزام بالضوابط الشرعية من المصارف الإسلامية اتخاذ جملة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية، من أبرزها:

١. إنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة تتولى الإشراف على سلامة التطبيق، وتعقد اجتماعاتها بصورة دورية.
٢. تكفالة الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة بما يعزز النزاهة والشفافية.
٣. تعيين مراقب شرعي داخلي يتولى المتابعة اليومية للتطبيقات العملية.
٤. الالتزام بخدمة مصالح الأمة، مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها المجتمعية.
٥. توجيه جميع الأنشطة والعمليات المصرفية نحو تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>٣</sup>.

#### ثالثاً: التدرج في التطبيق:

يعتبر التدرج في تطبيق الأحكام مبدءاً أصيلاً جاءت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وعمل به السلف، وأكدته الأصول والقواعد الفقهية من المذاهب المختلفة.

كما أنه سنة كونية إلهية في الخلق وفي التشريع فالله خلق الكون في ستة أيام وأنزل القرآن منجماً لحكم جليلة.

١ منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ٧: ١٠٠٦.

٢ أ. د. الطيار عبد الله بن محمد بن أحمد، ١٤٠١هـ، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الناشر جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية مكتبة المعهد العالي للقضاء. ق: ص: ٢٨٨.

٣ المرجع السابق وينظر أيضاً: محمد ولد محمد الأمين، ديسمبر ٢٠٢٢، معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ص: ٨٤.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية اعتمدت التدرج منهجا في التشريع وفي التطبيق، فإنه يجب على المصارف الإسلامية الاعتماد على هذا المنهج لأنه سيمنحها المرونة في التعامل مع المتغيرات والمستجدات الراهنة، كما أن منهج التدرج سيحقق التوازن بين الرخصة والعزيمة، وبين الواقعية والمثالية، وبين المرونة والثبات

فتحويل العمل المصرفي من نظام ربوي إلى نظام إسلامي، يحتاج إلى تدرج في التطبيق، وهو ما يتطلب من المصارف الإسلامية إعداد خطط ورؤية واضحة، ولا يتم ذلك بجرة قلم أو برسوم فحسب.

وعليه فإن الأخذ بمبدأ التدرج في التطبيق، يمنح للقائمين على المصارف الإسلامية الوقت الكافي لتدريب وتأهيل العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي، كما أنه يسمح بتوفير سياسات وإجراءات تتناسب مع الواقع الذي تعيشه المصارف الإسلامية في العالم<sup>١</sup>. وبناء على ما سبق فإن مبدأ التدرج في التطبيق ينبغي أن يبنى على التخطيط العلمي، لأن التخطيط عنصر من عوامل نجاح أي مؤسسة على الإطلاق، ومبدأ يجب الأخذ به واعتباره.

والتخطيط العلمي ينبغي أن يمر بمراحل، وعلى ضوء تحديد الاحتياجات وأن ينفق على التخطيط وعلى مؤسساته بسخاء، وأن يراعي حقوق الموظفين في تطوير مهاراتهم، والخطة الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وما يسعى لتحقيقه من أهداف ولا بد من إشراك الجميع في وضع هذه الخطة، بحيث يشعر كل فرد من أبناء المؤسسة بأنه مسؤول عن الخطة وعن تنفيذها.

#### رابعا : تفعيل هيئة الرقابة الشرعية:

بعد تفعيل هيئة الرقابة الشرعية، عاملا مهما وضروريا لنجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه، وينبغي توحيد الهيئات الشرعية بأرائها الفقهية لتجنب التعارض أو التناقض أحيانا بين المصارف الإسلامية، مما يقلل من الثقة بالمعاملات التي تقوم بها الصيرفة الإسلامية.

وتتجلى مهمة هيئة الرقابة الشرعية في أمرين اثنين:

١ - المهمة المعنوية: والتي تتمثل في اطمئنان المتعاملين مع البنوك الإسلامية والفروع التابعة للبنوك التقليدية، حيث إنها تتولى النظر بالأساس فيما يعرضه البنك من عقود وأعمال بغرض التأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية.

٢ - المهمة الثانية: وتتجلى في إنشاء العقود وصياغتها والإشراف على التنفيذات التي تقترحها، كما تقوم بدور استشاري قبل ممارسة البنك لأي عمل<sup>٢</sup>.

ومن الأمور التي يمكن أن تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية لإنجاح المصارف الإسلامية ما يلي:

١ - الحرص على خلو جميع المعاملات والأنشطة من كل أنواع الربا والغرر والجهالة.

<sup>١</sup> محمد ولد أباه، معوقات الصيرفة الإسلامية وسبل علاجها، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر المجلد ١٢ ، العدد ٢٠٢٢ ، ديسمبر ٢٠٢٢ م ص: ٨٣ وما بعدها.

<sup>٢</sup> الهيتي عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص: ٧٠٥

٢ - الحرص على عدم خضوع المعاملات إلى عنصر المخاطرة.

٣ - الحرص على تحديد موقف البنك هل مضارب أم مشارك.

بالإضافة إلى ما سبق يجب على أعضاء الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية المعرفة الجيدة بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، وأن يكونوا متخصصين في الاقتصاد الإسلامي أي الجمع بين الفقه الإسلامي والاقتصاد، كما يجب أن يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية من طرف الجمعية العمومية في البنوك الإسلامية، ضمانا لحيادتهم واستقلاليتهم في إصدار الفتاوى والقرارات<sup>١</sup>.

### خامسا: تأهيل الموارد البشرية:

يُعدّ العنصر البشري الركيزة الأهم في تحقيق نجاح المؤسسات بوجه عام، والأساس المحوري لفعالية أدائها متى ما وُضع في الموقع الوظيفي المناسب. ويغدو نجاح المصارف الإسلامية في أداء رسالتها مرهوناً بقدرتها على استقطاب الكفاءات المؤهلة والمدربة للعمل فيها. ولتحقيق الملاءمة الوظيفية، لا بد من توافر شرطين جوهريين يُشكّلان الدعامة الأساسية لإدارة الموارد البشرية، وهما:

١ - الإلمام العلمي والعملية بطبيعة الوظيفة ومهامها، بما يضمن الكفاءة في فهم متطلباتها والقيام بأعمالها على الوجه الأمثل.

٢ - التحلّي بالأمانة في أداء العمل، بما يحقق صفة الأمين الحفيظ في ممارسة المسؤوليات الوظيفية<sup>٢</sup>.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذين الشرطين في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>٣</sup>.

ولكي يتحقق هذا العامل المهم يجب على المصارف الإسلامية، أن تتبنى استراتيجية واضحة المعالم في اختيار الموارد البشرية من خلال ما يلي:

- أن يتم الاختيار أو التعيين على أساس الكفاءة والأمانة، بعيدا عن المحسوبية والوساطة.

- أن تتجنب الموارد البشرية العاملة في المصارف التقليدية، إلا بعد التأكد من أهليتها لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

- التزام العاملين بالأخلاق والقيم الإسلامية وبالسلوك الحسنة.

- أن يكون الموظف ملما بما يلي:

● القواعد العامة للاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات.

<sup>١</sup> المرجع السابق.

<sup>٢</sup> محمد ولد محمد الأمين، ديسمبر ٢٠٢٢، معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ص: ٨٠.

<sup>٣</sup> سورة القصص، رقم الآية : ٢٦.

● الفروق الجوهرية بين النظامين الإسلامي والتقليدي<sup>١</sup>.

وخلاصة الأمر فإن تحقيق هذه الشروط يتطلب من المصارف الإسلامية، أن تخصص جزءاً من ميزانيتها من أجل تدريب موظفيها، والرقمي بهم إلى المستوى المطلوب، علماً بأن التدريب على نوعين:

- التدريب الداخلي: يتم بالاستعانة بالقدرات المدربة داخل البنك، من خلال مراكز التدريب التابعة للمصرف، حيث يتم إنشاء وحدة للتدريب في المصرف الإسلامي، أو بالاستعانة بمراكز تدريب متخصصة يتعامل معها البنك، وذلك من خلال إنشاء وحدات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية.

- التدريب الخارجي: يتم من خلال إرسال المتدربين من المصرف الإسلامي إلى مراكز تدريب خارجية من خلال ما سبق فإنه على المصارف الإسلامية أن تسعى جاهدة، وأن تنسق فيما بينها للوصول إلى أفضل النتائج باستغلال أفضل الموجود، وأن يكون في أولى الأولويات لديها أن تكون معاملاتها سليمة شرعاً بصورة ومضمونا، كما أن على البنوك المركزية ألا تضيق الخناق على المصارف الإسلامية، وأن تتفهم أن عملها ليس مجرد تمويل، وأن يكون لها نظامها الخاص في بياناتها المالية، وفي تعاملاتها وهذا ما تأتي به وتحت عليه المؤسسات التي تعني بالمالية الإسلامية في مؤتمراتها واجتماعاتها، كما أن على المصارف الإسلامية أن تدعم مراكز البحث والدراسات التي من شأنها أن تحل لها مشاكلها، وأن تسهم في الدراسات التي تبحث في منتجات جديدة.

كما ينبغي على المصارف الإسلامية العاملة في بيئات غير إسلامية تطوير استراتيجيات تسويقية متخصصة تهدف إلى التعريف بالصيرفة الإسلامية، وبيان مبادئها وأحكام معاملاتها وأهدافها. ويُعدّ هذا التوجه عاملاً جوهرياً في تعزيز نجاح المصارف، ودعم نموها وتطورها وانتشارها على الصعيد العالمي.

**سادساً: سن تشريعات محددة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية:**

إن وضع قوانين مصرفية خاصة بالمصارف الإسلامية يوفّر أطراً تشريعية واضحة لتنظيم عملها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني. كما يقتضي ذلك إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن برامج إصلاح المنظومة المصرفية الشاملة، مع تشكيل لجنة مختصة تضم خبراء في المجالات الشرعية والاقتصادية والقانونية والمصرفية، لضمان تحقيق التوازن بين الالتزام بالضوابط الشرعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وتُنأط بهذه اللجنة مهمة الإشراف على إعداد التشريعات المنظمة للمصارف الإسلامية، وتطوير العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تشجيع إنشاء النواذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية، وضمان التعاون الكامل بين الجهات المعنية، بما في ذلك المصرف المركزي، ووزارة المالية، وجمعية المصارف والمؤسسات المالية، إلى جانب البرلمان والحكومة، بهدف المصادقة على هذه التشريعات وتنفيذها عملياً.

<sup>١</sup> المرجع السابق.

ويُعد هذا التنسيق متعدد الأطراف عنصرًا أساسيًا لضمان سلامة تطبيق المعايير الشرعية في العمل المصرفي، وتعزيز فعالية تطوير الصيرفة الإسلامية على المستويين القانوني والمؤسسي<sup>١</sup>.

ويضيف الباحث إلى أن نجاح المصارف الإسلامية ومعالجة التحديات التي تواجهها يتطلب تبني أحدث الأساليب التكنولوجية وتطويرها في مجال المنتجات المالية. كما يستلزم ذلك تعزيز التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية، بما يتيح لبعضها الاعتماد على الآخرين في مجالات حيوية، لا سيما توفير السيولة، بما يسهم في تلافي العجز أو الفائض وتحقيق الاستخدام الأمثل والكفاءة القصوى للموارد.

ويدعو الباحث في هذا السياق الحكومات إلى إنشاء مصارف مركزية إسلامية، نظرًا لما فرضته بيئة مصرفية مختلطة من قيود على تطور المصارف الإسلامية. إضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة في التوظيف والإجراءات الإدارية يعزز قوة المصارف واستمراريتها، ويكسبها الصلاحية والثقة لدى العملاء والمستفيدين.

#### الخاتمة:

استعرض هذا البحث أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وطرق معالجتها وفق الضوابط الشرعية ومقاصد الشريعة. وقد أظهرت الدراسة أن تجربة المصارف الإسلامية، على الرغم من النجاحات التي حققتها مقارنة بالمصارف التقليدية، ما تزال تواجه مجموعة من المعوقات القانونية، التقنية، الإدارية، والتوعوية التي تحد من قدرتها على التوسع وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية.

#### أولاً: نتائج البحث:

- ١- تواجه المصارف الإسلامية تحديات مرتبطة بالأنظمة التشريعية غير الموحدة بين الدول، ما يؤثر على تنسيق عملها ومرونتها التشغيلية.
- ٢- ضعف التدريب والتأهيل للكادر البشري يمثل أحد أهم المعوقات، ويؤثر على جودة الخدمات المصرفية وفعالية العمليات المالية.
- ٣- اختلاف مستويات التقنية، بين المؤسسات المالية الإسلامية أدى إلى تباين كبير في القدرة التنافسية، خصوصاً مع التحولات الرقمية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المالية الحديثة.
- ٤- الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل هيئات الرقابة الشرعية يمثلان ركيزة أساسية لاستقرار المصارف وثقة العملاء بها.
- ٥- ضعف الوعي المجتمعي بالصيرفة الإسلامية يحد من انتشار المنتجات المالية الإسلامية، ويؤثر على توسعها في الأسواق المحلية والدولية.

<sup>١</sup> د. دويدي خديجة هاجر و د. مطالي ليلي، ٢٠٢١، المصارف الإسلامية: تحديات وحلول، مجلة الراصد العلمي: مجلة علمية دولية محكمة، تصدر عن جامعة وهران ٠١ - أحمد بن بلة، المجلد ٠٨ / ١٤٧٠-٢٣٣٥.EISSN.

٦- غياب المعايير الموحدة والملزمة، ونقص نظام فعال لفض النزاعات، يمثلان تحدياً أمام تحقيق التناسق والاستقرار المؤسسي في المصارف الإسلامية.

#### ثانياً: توصيات البحث:

١. توسيع المنتجات المالية الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك، مع الالتزام بالضوابط الشرعية.
٢. تفعيل الرقابة الشرعية وضمان مطابقة جميع العمليات لمقاصد الشريعة.
٣. اعتماد التدرج في تطبيق الأنظمة المالية الجديدة مع تدريب وتأهيل الكوادر.
٤. تطوير برامج تدريبية لبناء كوادر مصرفية مؤهلة علمياً وعملياً.
٥. سن تشريعات وقوانين خاصة بالمصارف الإسلامية لتوفير إطار قانوني واضح ومرن.
٦. تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية لتبادل الخبرات ومواجهة التحديات المشتركة.
٧. رفع الوعي المجتمعي بالصرافة الإسلامية عبر حملات تثقيفية ومناهج تعليمية واستراتيجيات تسويقية.

#### المصادر والمراجع:

##### القرآن الكريم

١. الدُّبْيَانِ أَبُو عَمْرٍ دُيَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُعَامَلَاتُ الْمَالِيَّةُ أَصَالَةٌ وَمُعَاصَرَةٌ، المملكة العربية السعودية - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط: ٢، ١٤٣٢هـ.
٢. الرَّحْيَلِيُّ، وَهْبَةُ بْنُ مُصْطَفَى، الْفِقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدَلَّتُهُ، ط ٤، سوريّة - دمشق: دار الفكر.
٣. للزركلي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين من المكتبة الشاملة.
٤. حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء - دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني العربي، الناشر: طبع على نفقة شركة بيت المال الفلسطيني العربي ١٩٩٦م.
٥. الطيار عبد الله بن محمد بن أحمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الناشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية مكتبة المعهد العالي للقضاء ١٤٠١هـ.ق.
٦. دويدي خديجة هاجر و د. مطالي ليلي: المصارف الإسلامية: تحديات وحلول، مجلة الراصد العلمي: مجلة علمية دولية محكمة، تصدر عن جامعة وهران ٠١ - أحمد بن بلة، المجلد ٠٨ / ديسمبر ٢٠٢١ / ISSN: ٢٣٣٥-١٤٧٠.
٧. صويلح، محمد، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع ٢٠٢٢م ص: ٥٦٥ - ٥٧١.
٨. مطلوب، مصطفى ناطق، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، ليبيا: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية السنة ٢٠١٢.

٩. مطلوب، مصطفى ناطق، تحديات المصرفية الإسلامية في مواجهة التحول الرقمي والتقني.
١٠. مطلوب، مصطفى ناطق، ضوابط المصرفية الإسلامية: التحديات والمعوقات وسبل التطوير، ليبيا: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، السنة: ٢٠١٢.
١١. سمير رمضان، التحول للمصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية المصرية أبريل، منشور على مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ٢٠١٣م.
١٢. صديقي محمد نجات الله، البنوك الإسلامية: الأسس والعمليات، البنك الإسلامي للتنمية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٥م.
١٣. عبد الله بن عمر بن حسين بن طاهر، العقود المضافة إلى مثلها، - الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
١٤. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس ٤: ٢٦١٢.
١٥. محمد ولد محمد الأمين، معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها، الجزائر: مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢.
١٦. محمد ولد أباه، معوقات الصيرفة الإسلامية وسبل علاجها، الجزائر: مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد ١٢، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢م.
١٧. منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
١٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤٢٧هـ.
١٩. الهييتي عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
٢٠. عبد الله بن عمر بن حسين بن طاهر، العقود المضافة إلى مثلها، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ١٤٣٤هـ.

١. Sherif Elhalaby, Awwad Alnesafi, Adel Sarea ، Human Capital and Islamic Banking Performance: Challenges in Staff Training and Development.
٢. Sherif Elhalaby ،Adel Sarea ،Awwad Alnesafi ،Mujeeb Saif Mohsen Al-Absy The Adoption of AAOIFI Standards by Islamic Banks: Understanding the Microeconomic Consequences .